تقنين الفقه الإسلامي
بين النظريـــة والتطبيـــق

الأستاذ الدكتور محمد بوزغيبة
أستاذ بجامعة الزيتونة ـ تونس

المدخل:

يضم القوانين في الشريعة الإسلامية، حيث توجد ثلاثة فروع من القوانين بتفصيلات دقيقة في القرآن الكريم:

ــ القانون المدني الخاص.

ــ القانون المدني العام.

ــ القانون الجنائي.

في حين لم يرد في الفروع القانونية الأخرى إلا عدد قليل من الأحكام: كالقانون الدستوري، والقانون المدني الخاص بالعقود والإثبات، وقد تعمد المشرع سبحانه وتعالى ترك ذلك إلى اجتهاد المسلمين.

مقارنة بين الشريعة والقوانين الوضعية:

حصرت هذه المقارنة في ثلاث نقاط، وهي:

ــ أن الشريعة تنفرد بالمعنى التعبدي الروحي الذي يلازم الحكم الشرعي، وهذا غير متوفر في القوانين الوضعية.

ــ إن الفقه الإسلامي قد عاش قرونا متطاولة وكانت له ثروة ضخمة، في حين أن التشريعات الغربية هي وليدة قرن وبعض قرن من الزمان.

ــ الجزاء على القواعد القانونية مادي تتولى توقيعه السلطة العليا، في حين تطبق الشريعة الإسلامية جزاءات مختلفة من مادية ومعنوية وأدبية، فضلا عن الثواب أو العقاب في الآخرة.

مقارنة بين القاعدة القانونية والحكم الشرعي:

يختلفان من عدة وجوه:

ــ القانون من وضع الإنسان، والأحكام الشرعية مستمدة من القرآن والسنة واجتهادات الفقهاء.

ـ أساس الإلزام في القواعد القانونية سلطة الدولة، وأساسها في الأحكام الشرعية وجوب طاعة الله.

ـ القانون إما يوجب أو يمنع أو يجيز، والأحكام الشرعية تطبق الأحكام الخمسة.

ـ القانون قاصر على المعاملات والأحكام الشرعية تشمل العبادات والمعاملات.

تقنين الفقه الإسلامي

أصبحت ظاهرة التقنين إشكالية مطروحة على المسلمين بقوة بعد أن بلغوا شأنا من الوهن والتخلف.

قدمت في هذا العنصر:

ـ الأسباب الداعية إلى التقنين.

ـ مزايا التقنين التي أوصلتها إلى مقصد الضرورة لأنها تنفع القاضي والمتقاضي والوكيل والمجموعة البشرية عامة.

الفصل الأول:

محاولات تقنين الفقه الإسلامي (التقنين النظري)

ـ بداية التقنين في الدول الغربية: فرنسا، النمسا، إيطاليا، بلغاريا، اليونان.

ـ الإسهامات الإسلامية في عهد الخلافة العثمانية انطلاقا من التنظيمات الخيرية.

ـ قانون الجنايات والأحكام العرفية التونسي: أول تقنين للفقه الإسلامي في العالم ومشرعوه.

ـ مجلة الأحكام العدلية ذات الصيت ومحتواها.

ـ إسهامات محمد قدري باشا المصري: مرشد الحيران في معرفة أحوال الإنسان، كتاب العدل والإنصاف في حل مشكلات الخلاف، كتاب الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية.

إسهام المستشرقين في تقنين الشريعة:

ـ في الجزائر:

ـ نشر ميسوناس تقنينا مدنيا إسلاميا وفقا لمذهب الإمام مالك.

ـ مجموعة مارتينو لنصوص مأخوذة من مختصر خليل.
ـ في تونس:
ـ دافيد صانتيلانا ومجلة الالتزامات والعقود.
ـ مشاريع تقنين إسلامي في إفريقيا الغربية وروسيا.
ـ قانون الالتزامات المراكشي والموريتاني المعول بدرجة أساس على مجلة الالتزامات والعقود التونسية.

إسهامات بعض الدول الإسلامية:

ـ تركيا: قانون العائلة العثماني وزمن صدوره.
ـ ليبيا: إسهام محمد محمد عامر وكتابه "ملخص الأحكام الشرعية على المعتمد من مذهب الإمام مالك".
ـ السعودية: تقنين أحمد علي القاري الموسوم بـ"مجلة الأحكام الشرعية على وفق المذهب الحنبلي".
مشروع الملك عبد العزيز في تقنين أحكام المذاهب الأربعة.
ـ مصر: دور عبد الرزاق السنهوري في إحداث القانون المدني، والدول التي أخذت به.
ـ تونس: مجلة الأحكام الشرعية لمحمد عبد العزيز جعيط التونسي: دراسة موجزة لها، محتواها، وسبب عدم صدورها.

استقلال الدول الإسلامية وتقنين أحكام الأسرة وأحكام الأموال:

ـ مجلة الأحوال الشخصية التونسية نموذجا.
ـ مجلة الحقوق العينية والقانون العقاري الصادر سنة 1885 وشرحه الموسوم بـ"مطلع الدراري بتوجيه النظر الشرعي على القانون العقاري".
ـ إسهام جامعة الدول العربية في التقنين: نماذج مما تم تقنينه وتعطل المشروع.
ـ إسهام مجمع الفقه الإسلامي: التوصية بتقنين الفقه على طريق لجان متخصصة.
ـ إسهام مجلس التعاون لدول الخليج العربية: ما اتفق على تدوينه في قيم المعاملات.

الفصل الثاني:
التقنين التطبيقي

تناولت بعض القوانين التي تم تطبيقها في المحاكم بالدرس من حيث محتواها، وقمت بتحقيق بعض الفصول منها وأرجعتها إلى مظانها الفقهية عن الكتب المعتمدة، وهي القوانين التالية:

- قانون الجنايات والأحكام العرفية التونسي: محتواه وبعض التحقيقات من فصوله المستمدة من المذهبين المالكي والحنفي.
- مجلة الأحكام العدلية: فقه هذه المجلة الأكاديمية الهامة من المذهب الحنفي ومن بعض المذاهب الأخرى وشروحها.
- مجلة الالتزامات والعقود: لجنة تدوينها ومحتواها ونماذج من تقنينها الفقهي وأهميتها القانونية.
- قانون العائلة التركي: عينات فقهية منه.
- مجلة الأحوال الشخصية التونسية: أصلها، محتواها، الجانب الفقهي في فصولها، المواد التي أحدثت جدلا بين الأوساط الدينية ورد علمي لنقد محمد عبد الجواد محمد لها.

الخاتمة:

ختمت الورقة بإبراز مكانة الفقه الإسلامي، كما ألمعت إلى مقترح الدكتور محمد زكي عبد البر في ضرورة تقنين أصول الفقه الإسلامي، وقدمت مجموعة مقترحات مصرا فيها على إجبارية العودة إلى الأصل، فالفقه هو الأسّ ويشمل كل التحديات التي تطرحها الإنسانية عبر العصور، وقرارات المجامع الفقهية وأجوبة كبار علماء الإسلام خير دليل على إبراز صلوحية الفقه الإسلامي لكل زمان ومكان.

والله من وراء القصد

ملاحظة: لم يصلنا من الأستاذ صاحب البحث سوى هذه الخطوط العريضة التي لم نشأ أن نحرم من الاستفادة منها قراءنا الكرام. "التحرير".